



المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية

وثيقة

المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية "رؤية برلمانية لتعزيز الأمن الغذائي العربي"

"رؤية برلمانية لتقديمها إلى القمة العربية المقبلة على مستوى القادة العرب، للنظر في الاسترشاد بها خلال إعداد مشروع الاستراتيجية العربية للأمن الغذائي، التي صدر بها قرار خلال القمة العربية الحادية والثلاثين في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"

النسخة النهائية المعتمدة من المؤتمر

يوم السبت الموافق 20 رجب 1444 هـ، 11 فبراير 2023م

القاهرة - جمهورية مصر العربية

مقر الأمانة العاملة لجامعة الدول العربية



المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية

محتويات الوثيقة

الصفحة	الموضوع
ديباجة الوثيقة	
المحور الأول: التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العربي	
4	أولاً: حالات عدم الاستقرار الداخلي واستمرار الأزمات والصراعات
4	ثانياً: تبعات جائحة كورونا
5	ثالثاً: تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية
5	رابعاً: مشكلة تغير المناخ وتأثيرها على الأمن الغذائي العربي
6	خامساً: محدودية الموارد المائية ومشكلات الأمن المائي العربي
7	سادساً: تحدي الزيادة السكانية في الدول العربية
8	سابعاً: ضعف مستويات التكامل الاقتصادي الزراعي العربي
8	ثامناً: الهجرة من القرى والأرياف إلى المدن
8	تاسعاً: الكوارث الطبيعية
9	عاشراً: التحدي الذي يمثله الإرهاب
المحور الثاني: التوصيات المقترحة لمواجهة مشكلة الأمن الغذائي العربي	
10	أولاً: إيجاد بنية تشريعية متطورة من أجل نظام غذائي عربي أكثر استدامة ومرونة
11	ثانياً: توطين التكنولوجيا وتطبيق مفهوم الزراعة الذكية
12	ثالثاً: تعزيز الاستثمارات العربية في القطاع الزراعي
14	رابعاً: تنمية الثروة السمكية والحيوانية في الدول العربية
15	خامساً: حوكمة إدارة الموارد المائية العربية وتبني رؤية عربية موحدة تجاه قضية الأمن المائي العربي
16	سادساً: التكامل الغذائي العربي
18	سابعاً: مبادرة التحالف العربي للأمن الغذائي
18	ثامناً: التكامل بين الأدوات والمبادرات العربية لتحقيق الأمن الغذائي
19	تاسعاً: تعزيز الجهود العربية في مواجهة التغيرات المناخية
21	عاشراً: دور الدبلوماسية البرلمانية في حل الأزمات والصراعات في المنطقة العربية



المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية

نحن البرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية المجتمعون بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة،
يوم السبت 20 رجب 1444 هجرية، الموافق 11 فبراير 2023م، في المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء
المجالس والبرلمانات العربية،

- إدراكاً منا للظروف والأوضاع الاستثنائية التي تمر بها الأمة العربية، خاصةً على المستوى الداخلي نتيجة استمرار عدد من الأزمات والتداعيات السلبية لجائحة كورونا العالمية على اقتصادات الدول العربية،
- وأخذاً في الاعتبار الأحداث الجارية على الساحة الدولية، ولا سيما الأزمة الروسية الأوكرانية، وعواقبها الاقتصادية الوخيمة على الدول العربية، وخاصة أمنها الغذائي،
- وبناءً على القرار الذي أصدره مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة التي عقدت في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في الأول من نوفمبر لعام 2022، والمعنون "نحو استراتيجية عربية للأمن الغذائي"، والذي كلف الأمانة العامة للجامعة بصياغة "مشروع الاستراتيجية العربية للأمن الغذائي"،
- ورغبةً منا في الإسهام في بلورة تلك الاستراتيجية، وذلك في إطار حرصنا على قيام الدبلوماسية البرلمانية بدورها في التصدي لما يواجه الأمة العربية من صعوبات اقتصادية،
- وإدراكاً منا بأن أزمة الأمن الغذائي العربي ليست أزمة منفصلة عن مشكلات أخرى تؤثر على الأمن القومي العربي في مفهومه الشامل، ومنها مشكلة الأمن المائي العربي ومشكلة تغير المناخ،
- وانطلاقاً من الإيمان بوحدة المصير والهدف المشترك، والإدراك التام بأن مواجهة هذه التحديات، تتطلب تعزيز التضامن العربي، وتطوير آليات العمل العربي المشترك، في جميع أبعاده ومستوياته، ومنها البعد الشعبي الذي يمثله البرلمان العربي، في إطار من التعاون والتنسيق مع البرلمانات العربية،
- وبالرجوع إلى مخرجات المؤتمرات الأربعة السابقة للبرلمان العربي والمجالس والبرلمانات العربية،
- وبعد تدارسنا لقضية الأمن الغذائي العربي،

نعتمد هذه الوثيقة، ونرفعها إلى أصحاب الجلالة والسمو والفخامة قادة الدول العربية خلال القمة العربية المقبلة على مستوى القادة العرب.



المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية

المحور الأول: التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العربي

يتضمن الأمن الغذائي أربع ركائز رئيسية، تمّ تحديدها من قبل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "منظمة الفاو"، تتمثل فيما يلي: إنتاج الغذاء بكميات وفيرة، ووصوله للمستهلكين، وقدرة المستهلكين على شرائه. أما الركيزة الرابعة، فهي استقرار واستمرارية الثلاث ركائز الأولى، وهي أمور تتطلب تكامل السياسات في مجال إنتاج الغذاء وتسويقه ونقله وتخزينه. فنحن أمام مسألة وجود، تشكل أولوية عالمية احتلت الهدف الثاني من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة السبعة عشر.

والحقيقة أن أزمة الأمن الغذائي ليست أزمة عربية فقط، ولكنها أصبحت أزمة عالمية بالدرجة الأولى، فقد أظهر المؤشر العالمي للجوع لعام 2022 أن العالم يعيش ثالث أزمة غذائية عالمية في فترة لا تتجاوز العشرين عاماً؛ حيث تأثرت الأنظمة الغذائية في مختلف أقاليم العالم، وذلك جراء استمرار الصراعات والأزمات الداخلية، بجانب جائحة كورونا، فضلاً عن الأزمة الروسية الأوكرانية، وتبعات التغيرات المناخية، الأمر الذي أدى إلى حدوث اضطرابات في سلاسل التوريد العالمية الغذائية. ووفقاً لوثيقة نشرها صندوق النقد الدولي خلال عام 2022، فإن العالم سيكون بحاجة إلى إنفاق نحو 50 مليار دولار إضافية لمواجهة مشكلة انعدام الأمن الغذائي الحاد مستقبلاً.

وعلى المستوى العربي، يُعتبر الأمن الغذائي من أكبر التحديات التي تواجه الدول العربية. فعلى الرغم من وجود عوامل تتيح للدول العربية تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الغذائية، كالأراضي الصالحة للزراعة وتوفر المياه في بعض الأقطار العربية وعوامل بشرية، إلى جانب الكفاءات البشرية، فإنها ما تزال تعاني من نقص في إنتاج الغذاء إذا ما قورن الطلب على الغذاء مع المعروض منه. وقد وصلت أزمة الغذاء في الوطن العربي إلى مرحلة حرجية، تتجلى في تنامي الاعتماد على المصادر الخارجية لتوفير الغذاء، وتدهور نصيب الفرد من الناتج الزراعي، وتراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي. ومن أجل تعويض نقص الغذاء الذي تعاني منه الدول العربية وتغطية فائض الطلب، تستورد الدول العربية ما يقرب من نصف احتياجاتها من السلع الغذائية بفاتورة باهظة الثمن.

وإذا كان ما سبق هو الواقع الذي تعاني منه الدول العربية في ظل الظروف العادية، فقد تفاقمت هذه المشكلة بدرجة أكبر بسبب تأثيرها المباشر بعدد من الأزمات العالمية، وفي مقدمتها جائحة كورونا، وأزمة تغير المناخ، والأزمة الروسية الأوكرانية وحالة الانكماش في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى بعض المشكلات التي بدأت تظهر حداثها خلال الفترة الأخيرة، ومنها نقص الموارد المائية والمشكلات المتعلقة بالأمن المائي العربي بشكل عام. وبشكل أكثر تفصيلاً، يمكن إلقاء الضوء على أهم التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العربي من خلال ما يلي:



المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية

أولاً: حالات عدم الاستقرار الداخلي واستمرار الأزمات والصراعات:

على الرغم من أن الأزمات العالمية والتطورات السياسية الدولية لها تأثير كبير على حالة الأمن الغذائي في الدول العربية في الوقت الراهن، فإن الأوضاع الداخلية تمثل التحدي المباشر والأكبر أمام تحقيق الاكتفاء الذاتي العربي، لا سيما في ظل حالات عدم الاستقرار الداخلي التي تعاني منها بعض الدول العربية بسبب استمرار عددٍ من الأزمات والصراعات الداخلية المزمّنة دون التوصل إلى حلول سياسية نهائية وشاملة لها. ولا تقتصر تداعيات هذه الأزمات على الدول المعنية بها فقط، ولكنها تقف عائقاً أمام تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، خاصة في مجال الأمن الغذائي، وذلك انطلاقاً من قاعدة أساسية مفادها أن الاستثمارات المشتركة بشكل عام، وليس في مجال الغذاء فقط، تتطلب وجود بيئات داخلية آمنة ومستقرة سياسياً.

وفي السياق ذاته، تحول حالة عدم الاستقرار الداخلي في بعض الدول العربية دون تحقيق الاستفادة المتبادلة فيما بين الدول العربية خاصة فيما يتعلق بالميزات النسبية التي تتمتع بها كل دولة على حدة، والتي يمكن من خلال توظيفها التوظيف الأمثل لتحقيق الاكتفاء العربي الغذائي.

ومن ناحية أخرى، فإن حالات عدم الاستقرار الداخلي تؤدي إلى زيادة موجات النزوح الداخلي واللجوء إلى الدول المجاورة، مما يرتب أعباء إضافية ثقيلة على تلك الدول في العديد من المجالات، ومنها الأمن الغذائي.

ثانياً: تبعات جائحة كورونا:

أدت الإغلاقات الجزئية والكلية لتطويق خطر تفشي الجائحة، إلى خسائر متزايدة بأنظمة الغذاء العالمية واضطراب سلاسل توريد الغذاء في العالم، وخاصةً بمناطق الصراع والدول النامية. وبالنظر إلى أن الدول العربية تعد من أكبر مستوردي الغذاء في العالم، فقد كانت الدول العربية من أكبر المتضررين من هذه الأزمة، التي رفعت فاتورة استيراد الغذاء في المنطقة العربية.

وقد أوضحت المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن معظم الدول العربية واجهت تحديات متعددة الأوجه والأبعاد في مجال الأمن الغذائي بسبب تداعيات جائحة كورونا، يتمثل أبرزها في: (1) صعوبة الوصول لأسواق مدخلات الإنتاج نتيجة لسياسات الإغلاق التي اتبعتها الدول، وبالتالي نقص الإنتاج وارتفاع الأسعار. (2) نقص العمالة نتيجة لتقييد حركة الأفراد وما ترتب عليه من آثار سلبية انعكست على مساحة الأراضي المزروعة، وبالتالي نقص الإنتاج والمعروض من السلع الغذائية وارتفاع الأسعار. (3) انخفاض المخزونات الاستراتيجية للدول دون وجود تعويض نتيجة نقص الإنتاج والحاجة لتلبية الاستهلاك المحلي.



المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية

ثالثاً: تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية:

تمثل الحرب الروسية الأوكرانية تهديداً جدياً ومباشراً للأمن الغذائي العربي. للتقليل من آثار هذه الحرب على الأمن الغذائي العربي، ينبغي اعتماد حلول عاجلة وأخرى طويلة الأمد لتضادي تكرار تلك الانعكاسات. بالرجوع إلى البيانات التالية، يتضح أن الوطن العربي من المناطق الأكثر تأثراً بتلك الحرب والأكثر تضرراً من استمرارها وإطالة أمدتها:

- تعدُّ روسيا أكبر مصدر للقمح في العالم بـ 37.3 مليون طن سنوياً،
 - تأتي أوكرانيا في المركز الرابع بـ 18.1 مليون طن سنوياً،
 - تعتمد معظم الدول العربية بشكل رئيس على واردات القمح من كلا الدولتين.
 - شهد عام 2020 استحواذ الدول العربية وحدها على 11% من صادرات القمح العالمية، واستيرادها نحو 13.165 ألف طن من القمح من روسيا، ونحو 7.598 ألف طن من أوكرانيا، وهو ما يمثل 42.1% من مجمل صادرات طرفي الأزمة.
- ومن ناحية أخرى، فقد أدت هذه الحرب إلى ارتفاع غير مسبوق في أسعار السلع الغذائية، خاصة مع إجماع العديد من الدول المصدرة للغذاء عن التصدير لأسباب أمنية واستراتيجية، في مشهد يعيد إلى الأذهان ما شهدته العالم بسبب الأزمة المالية 2008-2009 وما تلاها من أزمة غذائية حادة. وفي هذا السياق، أفادت منظمة التجارة العالمية أن الدول قد طبقت قيوداً كبيرة على صادراتها من المواد الغذائية بصورة جعلت القيود المفروضة على الصادرات تفوق تلك المفروضة على الواردات للمرة الأولى منذ عام 2009.

رابعاً: مشكلة تغير المناخ وتأثيرها على الأمن الغذائي العربي:

يهدد تغير المناخ حالة الأمن الغذائي العالمي؛ حيث من المتوقع أن تتسبب هذه الظاهرة في انخفاض الكميات المنتجة من الغذاء بنسبة تتراوح بين 3.8% و5.5% حتى عام 2050، بالإضافة إلى زيادة متوقعة في الأسعار بمعدل يصل إلى 29% في حال ثبات باقي العوامل المؤثرة على الإنتاج والتسعير. ومن المتوقع كذلك أن تضيف ظاهرة الاحتباس الحراري إلى العالم ما يصل إلى 183 مليون جائع بحلول عام 2050، وفقاً لتقديرات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. كما ستؤدي ظاهرة الاحتباس الحراري، إلى تراجع ملحوظ في القيمة الغذائية للمنتجات الزراعية واضطراب في إنتاجية المحاصيل.



المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية

واستنتاجاً مما سبق، يتضح أن ظاهرة الاحتباس الحراري ستؤدي إلى أن يكون الغذاء شحيحاً، وغالي الثمن، ومنخفض القيمة الغذائية، وغير مستقر الإنتاجية، أي أن الاحتباس الحراري يقوض الركائز الأربع للأمن الغذائي العالمي.

فهذه التأثيرات، ذات الطابع العالمي، ستلحق الضرر بحجم وجودة المحاصيل الزراعية بالمنطقة العربية وستجعلها من أكثر المناطق معاناة من التقلبات المناخية رغم أنها من أقل المناطق إصداراً للغازات المسببة للاحتباس الحراري.

وهناك تقديرات مستقبلية تتعلق بحدوث تغيرات في معدلات سقوط الأمطار التي تعتمد عليها الزراعة في جل الدول العربية، الأمر الذي يهدد بتراجع إنتاج المحاصيل الزراعية داخل الدول العربية بحلول عام 2050، ومن المتوقع أيضاً ارتفاع منسوب مياه البحر في مناطق ساحلية منخفضة بالمنطقة العربية، مما قد يؤدي إلى ضياع أو إفساد أراضٍ صالحة للزراعة، وهو ما سينعكس سلباً على قدرة الدول العربية في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بـ"القضاء على الجوع".

خامساً: محدودية الموارد المائية ومشكلات الأمن المائي العربي:

بالرغم من أن مشكلة الموارد المائية مشكلة عالمية، فإن المنطقة العربية تعاني بشكل مضطرب من إشكالية محدودية الموارد المائية، ليس فقط بسبب التداخليات السلبية للتغيرات المناخية، بل أيضاً لوجود إشكالية بيئية أخطر وهي أن مصادر المياه التي تعتمد عليها معظم الدول العربية تقع خارج حدودها الوطنية، وخارج الإطار الإقليمي العربي. ووفقاً للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في الدول العربية، تعدّ المنطقة العربية الأكثر معاناة من انعدام الأمن المائي في العالم، فضلاً عن أن أكثر من نصف مياه المنطقة العربية تنبع من خارجها؛ مما فرض تهديدات من نوع خاص على حالة الأمن المائي العربي.

وتتجلى هذه التحديات في الانتهاكات التي تقوم بها القوة القائمة بالاحتلال "إسرائيل" بشأن الحقوق المائية العربية في الأراضي العربية المحتلة، وأزمة سد النهضة الأثيوبي وما يفرضه من تهديدات مباشرة على الأمن المائي لكل من جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان، وفي قيام جمهورية تركيا من بناء السدود على منابع نهري دجلة والفرات، مما يشكل تهديداً للأمن المائي لكل من جمهوريتي العراق وسوريا، ويزيد من نسبة التصحر في هذين البلدين. وفي إقدام جمهورية إيران على منع تدفق مياه الأنهار باتجاه العراق وغلقها.



المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية

وعلى صعيد آخر، فإن محدودية وسوء استغلال الموارد المائية في الدول العربية يجعلها عاجزة عن مواكبة الطلب المتنامي لسد احتياجات السكان من الماء، فإجمالي الموارد المائية في المنطقة العربية يقدر بحوالي 353 مليار متر مكعب لا يستخدم إلا نصفها فقط لمختلف الأنشطة والأغراض الفلاحية والصناعية والبشرية.

ووفقاً للمجلس العربي للمياه، فإن 18 دولة عربية تقع تحت حد الفقر المائي، البالغ 1000 متر مكعب للفرد سنوياً من المياه السطحية والجوفية المتجددة، وأن 13 دولة منها تقبع تحت حد الفقر المدقع، البالغ 500 ألف متر مكعب للفرد سنوياً. وخلال عام 2020 وصل عدد الأفراد غير القادرين على الحصول على خدمات مياه الشرب في المنطقة العربية إلى ما يزيد عن 48 مليون فرداً.

وتستهلك الزراعة في المنطقة العربية وفقاً لتقدير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الإسكوا" نحو أربعة أخماس المياه العذبة، مع ارتفاع تكاليف تحلية مياه البحار، والحاجة المستمرة لاستخدام الطاقة لإتمام عملية التحلية، ومد مختلف المناطق بالمياه، وهو أمر غير متوفر في عدد من دول الوطن العربي، بالنظر إلى ارتفاع الكلفة المالية لعملية التحلية، وعدم قدرة تلك الدول على توفير مصادر الطاقة اللازمة لذلك.

سادساً: تحدي الزيادة السكانية في الدول العربية:

تعدُّ الزيادة المطردة في عدد سكان البلدان العربية، إلى جانب ضعف الإنتاجية الزراعية ومحدودية الموارد الطبيعية الزراعية وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل، من بين العوامل المُسبِّبة لتفاقم مشكل الغذاء في العالم العربي، إذ تشير الإحصائيات إلى تضاعف عدد سكان المنطقة العربية من 122 مليون نسمة عام 1970 إلى 240 مليون عام 1993، أي بمعدل زيادة يبلغ 97%، وهو ما يشكل ضعف معدل الزيادة في العالم. ومن المتوقع أن يتضاعف العدد مرة أخرى ليصل إلى 480 مليون نسمة بحلول عام 2030م. وتولد عن هذا الانفجار الديمغرافي ضغط على النشاط الاقتصادي، فأصبح بموجبه الإنتاج الغذائي عاجزاً عن تلبية الطلب المتزايد على المواد الغذائية.



المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية

سابعاً: ضعف مستويات التكامل الاقتصادي الزراعي العربي:

ترتبط مشكلة الأمن الغذائي العربي بحالة التجزئة وعدم التكامل الاقتصادي العربي، وضعف التخطيط الاستراتيجي الإنمائي على المستوى القومي، خاصة في مجال الزراعة. فالتكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي هو الأداة الرئيسة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في حين لم تستطع الدول العربية، رغم ما تمتلكه من مقومات التكامل والوحدة الاقتصادية، تكييف خططها الوطنية مع متطلبات التكامل، وهو ما أدى إلى عدم الاستغلال الأمثل للموارد، وضعف كفاءتها الإنتاجية ومن ثمّ ازدياد الفجوة الغذائية في معظم الدول العربية. وبعبارة أخرى، أدى اعتماد كل دولة عربية على مواردها الذاتية وعدم تحقيق إطار تكاملي عربي قوي، تستطيع من خلاله الحصول على موارد إضافية لدفع عجلة التنمية بالسرعة المطلوبة، إلى أن يكون استخدام الموارد الاقتصادية الزراعية في بعض الدول العربية دون مستوى التشغيل الكامل، وهو ما انعكس سلباً على حجم الإنتاج الزراعي في الدول العربية.

ثامناً: الهجرة من القرى والأرياف إلى المدن:

تؤدي الهجرة من الريف إلى المدن، إلى زيادة الكثافة السكانية في الأخيرة وزيادة نسبة الاستهلاك الغذائي على حساب الإنتاج. وفي الجانب الآخر يؤدي ذلك إلى انخفاض عدد سكان القرى والأرياف وتقل معها بالتبعية نسبة المساحات المزروعة أو القابلة للزراعة، مما يفاقم من مشكلة الأمن الغذائي، بسبب زيادة الطلب على الغذاء مقارنة بالمعروض منه.

تاسعاً: الكوارث الطبيعية:

لقد كشفت الأحداث الأخيرة التي تعرضت لها بعض الدول العربية، مثل الزلازل التي ضربت الشقيقة سوريا وبعض الدول المجاورة، عن ضعف الاستجابة في مثل هذه الحالات التي تشهد كوارث طبيعية، وبالتالي تعطل أو توقف سلاسل التوريد والإمداد الغذائي، وهو ما يتطلب إعادة النظر في هذا الأمر والعمل على توفير مخزون غذائي احتياطي للتصدي لمثل هذه الظروف الطارئة على المستوى العربي، وتعزيز الاستجابة العربية في مثل هذه الحالات.



المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية

عاشراً: التحدي الذي يمثله الإرهاب:

يأتي الإرهاب ضمن التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العربي، فالإرهاب يجبر الآلاف من السكان للجوء والهجرة من مناطقهم الزراعية، كما أنه كثيراً ما استخدمت الجماعات الإرهابية المياه أو الغذاء كأداة للإكراه والترهيب لغرض السيطرة والاستغلال والتجنيد، ففي العديد من المناطق استخدمت جماعات مثل داعش وبوكو حرام، الطعام وحرق الأراضي الزراعية للثأر والترهيب أو إحكام سيطرتها ونفوذها على تلك المناطق وقاطنيها. علاوة على ذلك فإن عامل الخوف من العنف والإرهاب يمثل حافزاً لهروب الاستثمارات ويثبط حوافزه.



المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية

المحور الثاني: التوصيات المقترحة لمواجهة مشكلة الأمن الغذائي العربي

لقد أضحى من المؤكد أن الأمن الغذائي العربي يشكل جزءاً لا يتجزأ من المفهوم الشامل للأمن القومي العربي. لذا، أصبح من الضروري التعاطي مع إشكالية الأمن الغذائي بمقاربة جماعية قصد مواجهة الأوضاع الحالية وسد الفجوة الغذائية الخطيرة التي يعانيها العالم العربي، فضلاً عن المساهمة في التخفيف من الأوضاع الغذائية الاستثنائية الصعبة التي وجدت بعض الدول العربية نفسها فيها.

ومن التوصيات المقترحة في هذا الشأن، والتي تشكل الرؤية البرلمانية لمعالجة أزمة الأمن الغذائي العربي، ما يلي:

أولاً: إيجاد بنية تشريعية متطورة من أجل نظام غذائي عربي أكثر استدامة ومرونة:

تمثل التشريعات الحديثة والمتطورة أحد المتطلبات الرئيسية لتحقيق نظام غذائي عربي أكثر استدامة ومرونة. وفي هذا السياق، يوصي المجتمعون بما يلي:

1. ضرورة مراجعة وتحديث السياسات والخطط والرؤى الوطنية المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي، من أجل توفير بنية تشريعية متطورة وحديثة تؤدي إلى إقامة نظام غذائي عربي أكثر استدامة ومرونة، قادراً على زيادة الإنتاج المحلي وتخفيض الاعتماد على الغذاء المستورد.
2. أهمية وجود قوانين استرشادية عربية في مجال الأمن الغذائي، من أجل مساعدة الدول العربية على تحديث وتطوير بنيتها التشريعية الوطنية في هذا المجال الحيوي والمهم للشعب العربي، على نحو يساهم في الانتقال نحو نظم غذائية مستدامة، تضمن تحقيق الأمن الغذائي في أبعاده الأربعة: التوفر، الوصول، الاستفادة، والاستقرار.
3. إعداد تشريعات في الدول العربية للحد من استغلال الأراضي الزراعية أو الصالحة للزراعة لأغراض تجارية أو صناعية أو لأغراض أخرى.
4. وضع خطط برلمانية عربية لتحقيق الكفاية والاستدامة في مجال الأمن الغذائي العربي، خاصة في مرحلة التعافي من جائحة كورونا.
5. إيجاد منصة برلمانية لتبادل الخبرات التشريعية بين الدول العربية في مجال الأمن الغذائي.
6. اتخاذ التدابير التشريعية والرقابية لمراقبة الأسعار وتثبيتها ومنع الاستغلال خاصة في الظروف الاستثنائية والظاهرة لضمان وفرة السلع الاستراتيجية الأساسية لمدة كافية.



المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية

7. مراجعة القوانين القائمة المتعلقة بالموارد المائية عند الضرورة، لتواكب التحديات المستجدة في هذا المجال. وسن ما يلزم من تشريعات جديدة وتفعيلها لضمان المحافظة على الموارد المائية وتنميتها ورفع كفاءتها.
8. عمل مصفوفة تشريعية تتضمن نماذج لأهم القوانين والتشريعات الوطنية والإقليمية والدولية، التي يمكن الاسترشاد بها في تحديث القوانين والتشريعات العربية.

ثانياً: توطين التكنولوجيا وتطبيق مفهوم الزراعة الذكية:

في ظل عدم قدرة أساليب الزراعة التقليدية على تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية ومواجهة التحديات المناخية الحالية، فقد أصبح لزماً الاعتماد على الأنظمة الذكية والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة لتطوير القطاع الزراعي وتقديم الدعم لمجال البحث العلمي في هذا القطاع. لذلك، أصبح توطين التكنولوجيا في القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية هدفاً إستراتيجياً لتحقيق الأمن الغذائي العربي، وما يفتحه من آفاق واسعة لتطوير الأساليب الزراعية المتبعة، والتوسع في الميكنة الزراعية وتبني أساليب الري الحديثة وتطوير الأصول الوراثية، وصولاً إلى الزراعة الذكية. وفي هذا السياق، يوصي المجتمعون بما يلي:

1. زيادة الاعتماد على الزراعة الذكية، التي تقوم على تبني تقنيات حديثة ذات كفاءة عالية في مجال الزراعة، مثل: "تقنيات الزراعة المحمية، والزراعة المائية، والزراعة في بدائل التربة، علاوةً عن التقنيات الحديثة بالري، والتحكم بنوعية المياه".
2. توفير مخصصات مالية لتعزيز القدرة على استخدام التقنيات الجديدة والممارسات المبتكرة، التي تناسب الظروف المناخية والتربة المحلية، لزيادة إنتاجية واستدامة النظم الزراعية؛ بهدف الانتقال نحو إنتاج غذائي محلي مُستدام.
3. تأهيل وتطوير مهارات المزارعين على المعارف والتقنيات والنظم الزراعية الحديثة لاسيما الزراعة الذكية أو إدارة التربة والمياه، وتحسين قدراتهم على إدارة تلك النظم ورفع قدراتهم الإنتاجية وتسويقها، علاوة على تدريب جميع العاملين في مجال الأغذية على سلامة الأغذية وتأهيلهم بناءً على أفضل الممارسات الدولية لضمان التعامل الآمن.
4. الاستفادة من التقنيات الحديثة لاستغلال المساحات الزراعية في الدول العربية وتوفير كافة الإمكانيات من أجل تزويد السوق العربي بالمواد الغذائية المختلفة.



المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية

5. تبني جائزة عربية خاصة بالمشاريع والابتكارات الرائدة في مجال الزراعة الذكية لتشجيع المهتمين بالأمن الغذائي.
6. تبادل الخبرات بين الدول العربية في مجال توظيف التكنولوجيا لتعزيز الإنتاج الزراعي.
7. وضع خطط متكاملة للنهوض بالإرشاد الزراعي، عبر تطبيق البحث العلمي والمعرفة الجديدة في الممارسات الزراعية.
8. تخصيص الاعتمادات المالية للمشروعات البحثية التي تجريها المراكز البحثية ومعاهد وكليات البحوث الزراعية، من أجل توطين التكنولوجيا والرقمنة والحلول التقنية الحديثة، وتكوين رؤية متكاملة عن مستقبل الأمن الغذائي العربي، وسبل النهوض به.

ثالثاً: تعزيز الاستثمارات العربية في القطاع الزراعي:

يتطلب النهوض بالاستثمارات الزراعية العربية جهوداً مشتركة وإصلاحات هيكلية، تضمن تهيئة المناخ الملائم والمحفز للتمويل والاستثمار بالقطاع الزراعي العربي. وفي هذا السياق، يوصي المجتمعون بما يلي:

1. وضع خريطة استثمارية بالفرص الاستثمارية للمشروعات الزراعية في الدول العربية والاستفادة من الميزات النسبية لكل الدول العربية، وتقديم المساعدة في تنفيذ هذه الفرص اقتصادياً وفنياً، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص، وجذب اهتمامات القطاع الخاص للأنشطة التنموية الزراعية، والعمل على زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق العربية، ونفاذها إلى الأسواق الخارجية.
2. وضع السياسات المناسبة وتهيئة البيئة التشريعية المناسبة لجذب وتيسير الاستثمار وزيادة الحوافز في المجال الزراعي واستصلاح الأراضي بصفة عامة والزراعة الذكية بصفة خاصة، وكذلك في مجال الصناعات الغذائية.
3. تعزيز قطاع الإنتاج الزراعي المستدام، من خلال دعم القطاع الزراعي والحيواني سواء مادياً أو لوجستياً أو بتحديد نسبة من المشتريات الحكومية لدعم المنتج المحلي.



المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية

4. الاستثمار في مشروعات زراعية عربية بتمويل عربي مشترك، خاصة في ظل وجود كفاءات عربية وفوائض مالية عربية وأراضي عربية شاسعة قابلة للزراعة، وموارد وتجارب عربية متميزة في مجالات عدة، ترتبط بعملية إنتاج الغذاء، وذلك كخطوة مهمة ضمن إستراتيجية التكامل الغذائي.
5. حث الدول التي تعاني من عدم الاستقرار النسبي إلى اتخاذ تدابير تشريعية مؤقتة لفترة زمنية محددة لمنح ميزات خاصة لدعم المستثمرين العرب في قطاعات الغذاء محلياً، بغية أن يسهم ذلك في جذب المستثمر الخارجي وتوفير بيئة اقتصادية تساعد على المدى الطويل في إدارة الأزمات التي تعاني منها الدولة الأكثر تضرراً من أزمة نقص الغذاء.
6. إزالة العقبات الجمركية والضريبية وتنقل حركة الأموال في القطاع الزراعي، والعمل على إصدار بطاقة المزارع العربي لحرية التنقل وتعزيز الاستثمارات الزراعية البينية العربية.
7. تقوية شبكة التمويل والإقراض الزراعي ورفع كفاءة أداء الخدمات التسويقية التي تؤدي إلى التوازن بين عرض المنتجات الزراعية والطلب عليها.
8. تعزيز دور المؤسسات القائمة حالياً والتابعة لجامعة الدول العربية في هذا المجال، ومنها الشركة العربية للاستثمار، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
9. زيادة رأس مال الشركة العربية للاستثمار من خلال مساهمة مباشرة من الدول العربية القادرة وإجراء تعديل على الاتفاقية العربية المنشأة لها، وتعديل النظام الأساس لها بما يضمن فاعليتها في تحقيق الاستراتيجية العربية للأمن الغذائي، مع مراعاة ما يلي:
 - توسع الشركة في قطاع الاستثمار الزراعي والحيواني في الدول العربية المناسب الاستثمار فيها، وأن يكون لها عدد من الفروع المتخصصة في الإنتاج الزراعي والحيواني والتسويق في الدول العربية، وأن يكون الهدف الأساسي لهذه الشركة تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية كافة.
 - تمتع الشركة بكافة الضمانات والامتيازات التي تكفلها قوانين الاستثمار السارية في الدول العربية تحت مظلة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.



المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية

▪ تمتع أموال تلك الشركة بكافة الضمانات المتعلقة بحرية حركة الأموال وعدم خضوعها للتأميم والمصادرة.

▪ قيام الشركة بتنسيق العمل ووضع الاستراتيجيات للفرع التابعة لها وتحديد أولويات الإنتاج ونوعيته وجودته وتخزينه وتصديره واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة في الدول العربية، وتبادل منتجات تلك الشركة بحسب احتياجات الدول العربية.

10. حث الدول العربية على سرعة الانتهاء من مشروع اتفاقية التأشيرة العربية الموحدة لأصحاب العمل والمستثمرين العرب ودخولها حيز التنفيذ في القريب العاجل، لدورها المهم في تعزيز الاستثمارات العربية البينية في مجال الغذاء وغيره من المجالات الأخرى.

11. وضع خطط وسياسات بهدف تحقيق التنمية الريضية المستدامة، واتخاذ كافة الوسائل الممكنة لتحفيز المقيمين في القرى والأرياف ذات المساحات الزراعية أو الصالحة للزراعة، وتقديم المساعدات والتسهيلات الضرورية لاستمرارهم في الأعمال الزراعية.

رابعاً: تنمية الثروة السمكية والحيوانية في الدول العربية:

يمتلك الوطن العربي ثروة سمكية كبيرة، نظراً لتعدد مصادر الثروة البحرية من السواحل العربية والأنهار العذبة الخزانات والسدود، ولا شك في أن الاهتمام بتنمية هذه الثروة سيكون له دور مؤثر في مواجهة مشكلة الأمن الغذائي العربي. وعلى الرغم من أن الدول العربية تمتلك ثروة حيوانية كبيرة، إلا أن مستوى إنتاجيتها ما يزال متواضع وغير قادرة على تلبية الطلب العربي من الغذاء. وفي هذا السياق،

يوصي المجتمعون بما يلي:

1. تبني خطة عربية لتنمية الموارد السمكية لزيادة الانتاج والحفاظ على تكاثره، وتشجيع الاستثمار في إقامة مشاريع الاستزراع السمكي. وتأهيل الكوادر البشرية العاملة في الصيد وتدريبها على التقنيات الحديثة

2. تشجيع التعاون العربي في مجال صناعة الأسماك، وتوفير وسائل نقل مناسبة لتسويقه، خاصة أن هناك دوال عربية لديها فائض في الإنتاج، وإصدار قوانين خاصة بحماية المخزون السمكي.



المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية

3. إنشاء المراكز البحثية العربية المتخصصة، في مجال الثروة السمكية، للقيام بدراسات تتعلق بالمخزون السمكي، وإنشاء قاعدة بيانات عربية عن كافة قطاعات الصيد والتصنيع والتسويق، والخدمات المتعلقة بالثروة السمكية.
4. الاهتمام بسد النقص التي تواجهه الدول العربية لمتطلبات الثروة الحيوانية من خلال إقامة مصانع عربية للأعلاف في الدول المنتجة للثروة الحيوانية.
5. التوسع في إقامة المشاريع الحديثة التي تستخدم أحدث التقنيات العلمية في التربية والإنتاج والتصنيع.
6. تطوير الخدمات الإرشادية والبحوث في مجال الإنتاج والصحة الحيوانية، وتدريب وتأهيل الكوادر البشرية في مجالات وسائل الإنتاج والصحة الحيوانية.

خامساً: حوكمة إدارة الموارد المائية والغذائية العربية وتبني رؤية عربية موحدة تجاه قضية الأمن المائي العربي:

بالنظر إلى أن الموارد المائية تمثل أحد الأركان الرئيسية لمعالجة مشكلتنا الأمن الغذائي العربي، يؤكد المجتمعون على ضرورة حوكمة إدارة الموارد المائية والغذائية في الدول العربية، من خلال:

1. توطين ودعم صناعة التقنيات الحديثة لتحلية مياه البحر ومعالجة المياه العادمة، بهدف استحداث موارد مائية جديدة أو غير تقليدية، ودعم البحث العلمي ومراكز الإحصاء وإنشاء مراكز بحوث متخصصة في مجال الأمن المائي، والعمل على توفير كوادر بشرية متخصصة في هذا المجال.
2. تنفيذ مشروعات الربط المائي بين الدول العربية على المستويات الثنائية ومتعددة الأطراف، ووضع خطط استراتيجية عربية مشتركة لإدارة الأزمات والحد من المخاطر المرتبطة بإدارة الموارد المائية، إلى جانب تبادل الخبرات والتجارب والممارسات الجيدة بين الدول العربية في مجال الحفاظ على الموارد المائية واستدامتها .
3. وضع خطة شاملة للتنمية الزراعية تتلاءم مع حجم الموارد المائية المتاحة بهدف المحافظة على المياه وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.



المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية

4. تنظيم برامج تثقيفية لزيادة الوعي الفردي والمجتمعي بقضايا وتحديات الأمن المائي العربي، وإشراك المواطنين في وضع الحلول والبدائل لمواجهتها. والقيام بحملات توعية بضرورة ترشيد استهلاك المياه، واتخاذ التدابير اللازمة لمراقبة ومعاقبة طرق الاستغلال العشوائية.
5. إدراج مواد تعليمية على مستوى مناهج الدول العربية تتناول أهمية الحفاظ على المصادر المائية وآليات استثمارها والحفاظ عليها، بحيث تكون جزءاً من خطة إستراتيجية بعيدة المدى لتكوين ثقافة مجتمعية تحافظ على المياه وتقلل المهدر منها.
6. تبني رؤية عربية موحدة بشأن الحفاظ على الحقوق السيادية العربية في الأنهار الدولية وموارد المياه المشتركة مع الدول الأخرى، وفقاً لقواعد القانون الدولي ذات الصلة، بما فيها مبادئ تجنب إحداث ضرر ذي شأن والتعاون والإخطار المسبق، وكذا الاتفاقيات الإقليمية - الثنائية ومتعددة الأطراف - المبرمة بين الدول.
7. دعم الدول العربية في الحفاظ على حقوقها المائية في مواجهة الأطماع الخارجية، ورفض أي عمل أو إجراء يمس بحقوقها في مواردها المائية، واعتبار أن هذه الحقوق جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي العربي.
8. تأكيد مبدأ سيادة الشعب الفلسطيني على موارده الطبيعية، بما فيها الأرض والمياه، وعدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، واتخاذ موقف عربي موحد بشأن الحقوق المائية العربية في الأراضي العربية المحتلة، والتحرك على المستوى الدولي لحمايتها.

سادساً: التكامل الغذائي العربي:

يعد التكامل الاقتصادي الزراعي العربي أهم وسيلة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة وحل أزمة الأمن الغذائي في الدول العربية، لاسيما وأن مقومات هذا التكامل متوافرة في الدول العربية، فهناك وفرة مائية لدى بعض الدول، وموارد طبيعية وبشرية كبيرة نسبياً وغير مستغلة استغلالاً كاملاً في دول أخرى، يمكن من خلالها تحقيق تنمية اقتصادية زراعية شاملة وبمعدلات عالية.

لذلك، كان إعلان القمة العربية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية واضحاً في التأكيد على أهمية تعزيز العمل العربي المشترك لحماية الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل وبكل أبعاده السياسية والاقتصادية والغذائية والمائية والبيئية، والمساهمة في حل وإنهاء الأزمات التي تمر بها بعض الدول العربية، بما يحفظ وحدة الدول الأعضاء وسلامة أراضيها وسيادتها على مواردها الطبيعية ويلبي تطلعات شعوبها في العيش الآمن الكريم. وفي هذا السياق، يوصي المجتمعون بما يلي:



المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية

1. ضرورة تركيز العمل العربي المشترك على ضمان الأمن الغذائي، سواء بالنسبة لزيادة إنتاج الغذاء أو توفير مستلزمات إنتاجه، لتأمين توفير وتبادل الاحتياجات الغذائية، وتأمين مخزون استراتيجي غذائي عربي.
2. تعاون الدول ذات الاستقرار النسبي فيما بينها لخلق مشروع تكاملي ذو سياسات مرنة، ليكون متاحاً للانضمام التدريجي من الدول الأخرى فيما بعد، بشكل يسهم في دعم الأمن الغذائي العربي ككل.
3. ضرورة التنسيق بين الدول العربية لعدم انقطاع سلاسل التوريد، وخاصة في أوقات الأزمات والطوارئ.
4. إزالة القيود وفتح الأسواق العربية أمام التجارة العربية خاصة في المنتجات الزراعية والغذائية بشكل عام، وتبسيط المستندات والوثائق الخاصة بالمعاملات الجمركية في هذا القطاع، لتسهيل حركة عبور هذه المنتجات وتقليل زمن الانتظار.
5. إنشاء مركز إقليمي للأمن الغذائي في الأردن، استناداً على ما تشكله المملكة الأردنية الهاشمية، من نقطة تلاقي بين إفريقيا وآسيا وأوروبا، حيث يمكن للأردن تسهيل وتنسيق العمل العربي والدولي، ومن شأن هذا المركز أن يعزز الاستجابة العالمية للأزمات الغذائية والكوارث.
6. تطوير شبكات النقل البري بين الدول العربية والعمل على إنشاء ربط سكاني بينهم، بالإضافة إلى إنشاء خطوط ملاحية وجوية منتظمة، لتحقيق الأمن الغذائي.
7. دعوة الدول العربية تقييم الكيانات العربية القائمة حالياً في مجال الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية، لمعرفة أسباب عدم تحقيقها لأهدافها والتعامل مع المعوقات التي تحول دون ذلك.
8. إنشاء صندوق عربي للأمن الغذائي يتم تمويله من الصناديق السيادية والتنموية في الدول العربية بقيمة مالية مبدئية تقدر بمائة مليار دولار، ووضع خطط ربحية تضمن الاستمرار والفاعلية.
9. ضرورة تأمين مخزون غذائي للسلع الأساسية لمواجهة الظروف الاستثنائية والقاهرة، سواء بسبب حدوث نقص لأي من الدول المصدرة، أو بسبب تدابير الغلق أو تعليق أو فرض قيود على التصدير.



المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية

سابعاً: مبادرة التحالف العربي للأمن الغذائي:

شهدت الفترة الماضية، إطلاق التحالف العالمي للأمن الغذائي (GAFS)، والذي تم إنشاؤه من جانب مجموعة الدول الصناعية السبع، وكذا إطلاق مجموعة الاستجابة للأزمات العالمية حول الغذاء والطاقة والتمويل من جانب الأمم المتحدة، بهدف تحفيز الاستجابة الفورية لأزمة نقص الغذاء العالمي. وفي هذا السياق، يوصي المجتمعون بما يلي:

1. الدعوة إلى إطلاق "التحالف العربي للأمن الغذائي" في إطار جامعة الدول العربية، بهدف تنسيق الجهود العربية في هذا المجال، وضمان التمويل المستدام للمشروعات التكاملية العربية في مجال الأمن الغذائي، وتوفير الدعم للدول الأقل نمواً والدول الأكثر تضرراً من مشكلة الأمن الغذائي، وخاصة الدول التي تتعرض لأزمات غذائية طارئة وكوارث طبيعية.
2. العمل على أن يكون لهذا التحالف ملتقى دوري لبحث تطبيق الاستراتيجية العربية للأمن الغذائي التي سيتم إقرارها من قبل قادة الدول العربية، ومناقشة كافة تحديات الأمن الغذائي العربي، ووضع منظومة محكمة ومتطورة للأمن الغذائي العربي.

ثامناً: التكامل بين الأدوات والمبادرات العربية لتحقيق الأمن الغذائي:

على مدار الفترة الماضية، تبلور عدد من الأدوات والمبادرات العربية لتحقيق الأمن الغذائي، ومنها:

- الإطار الاستراتيجي الإقليمي العربي وخطة العمل للقضاء على الجوع، اللذان أعدتهما جامعة الدول العربية وشركاؤها في اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع في المنطقة العربية ووافقت عليه الدول الأعضاء. ويوفر الإطار إرشادات استراتيجية للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين بالفرص والسياسات والتشريعات والخطط التي يمكن أن تؤدي إلى نظام غذائي عربي أكثر استدامة ومرونة.
- فريق مبادرة القضاء على الجوع في المنطقة العربية، والذي يضم ممثلين من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا"، ومنظمة "الفاو" للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمركز الدولي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، والمجلس العربي للمياه، والاتحاد العربي للصناعات الغذائية، وشبكة بنوك الطعام الإقليمية، والمجموعة العربية لحماية الطبيعة.



المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية

▪ البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي، الذي أطلقته المنظمة العربية للتنمية الزراعية في سبتمبر لعام 2022م، بهدف رفع كفاءة الأداء لسلاسل الإمداد الغذائي، ودعم جهود الدول العربية لتنفيذ التزاماتها تجاه أهداف التنمية المستدامة العالمية، وخاصة فيما يتعلق بأوضاع الأمن الغذائي العربي.

▪ دليل رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية، وهو أداة تم تطويرها بالتنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "منظمة الفاو"، وتم اعتمادها من قبل المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في 28 مارس 2019. وتعتمد هذه الأداة على ثلاثة مؤشرات أساسية توضح حالة الأمن الغذائي العربي، بالإضافة إلى 21 مؤشر يهدف إلى وصف الحالة المحددة لكل بلد فيما يتعلق بالركائز الأربعة للأمن الغذائي.

ومن أجل تعظيم النتائج المبتغاة من هذه الأدوات والمبادرات في مجال الأمن الغذائي العربي، يوصي المجتمعون بالآتي:

1. ضرورة أن يكون هناك تنسيق وترابط فيما بين هذه الأدوات والمبادرات؛ تجنباً لأن تعمل كل أداة بمعزل عن الأدوات والمبادرات الأخرى.
2. مراعاة تحقيق التكامل بين هذه الأدوات عند إعداد الاستراتيجيات العربية للأمن الغذائي، بحيث تنصهر هذه الأدوات والمبادرات في بوتقة الاستراتيجية العربية الموحدة، على نحو يجعل منها إطاراً جامعاً ومنظماً لكافة الخطط والمبادرات العربية التي تم إطلاقها في مجال الأمن الغذائي.

تاسعاً: تعزيز الجهود العربية في مواجهة التغيرات المناخية:

عقب مناقشة قضية التقلبات المناخية وتأثيراتها السلبية على الأمن الغذائي والأمن المائي على وجه الخصوص، وانطلاقاً من كون المنطقة العربية من أكثر المناطق معاناة من التقلبات المناخية رغم أنها من أقل المناطق إصداراً للغازات المسببة للاحتباس الحراري، يدعو المجتمعون إلى:

1. تطبيق المبادرة التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية خلال المؤتمر الرابع للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية في فبراير لعام 2022، والتي جاءت تحت عنوان "مبادرة الوطن العربي الأخضر"، والتي تستند إلى محورين أساسيين، الأول: إنشاء منصة عربية لتطبيق مفهوم "الاقتصاد الدائري الكربوني"، بهدف تبني سياسة عربية موحدة تحقق البرامج والمشروعات المشتركة للوصول إلى الوطن العربي الأخضر. والثاني: إنشاء "المركز العربي للتغير المناخي"، وإنشاء "مجمع إقليمي لاستخلاص الكربون واستخدامه وتخزينه"، وذلك في سياق الإجراءات التي تهدف إلى خفض معدلات الانبعاثات الكربونية عن المعدلات الدولية.



المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية

2. إجراء تقييمات ومراجعات مستمرة للتشريعات الوطنية المعنية بتغير المناخ، على نحو يوفر إطاراً قانونياً يساهم في تقليل الضجوة بين الاتفاقيات الدولية المعنية بهذه القضية، والتشريعات الوطنية المعمول بها في هذا المجال.
3. دعم البحث العلمي في مجال دراسة أنماط الطقس في الدول ذات الطبيعة الصحراوية ومدى الاستفادة منها مستقبلاً في تنويع المصادر الزراعية اللازمة لتحقيق مفهوم الأمن الغذائي العربي، وكذلك حصر التخصصات النوعية النادرة والمطلوبة في الجهات والإدارات الحكومية، والعمل على الترويج لهذه التخصصات بين طلبة المدارس بغية إعداد الكوادر الوطنية المتخصصة وتأهيلها وتدريبها.
4. تضمين مشكلتة تغير المناخ في جميع جوانب الخطط الوطنية والسياسات العامة للتنمية، فضلاً عن تقييم أولويات السياسات الوطنية والاستراتيجيات الحالية المتعلقة بتغير المناخ.
5. تعزيز التعاون العربي لتنفيذ مخرجات الدورة 27 لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ COP27 التي عقدت في نوفمبر 2022 في مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، وخاصة ما يتعلق منها بالقرارات ذات الصلة بالزراعة والأمن الغذائي.
6. حشد الدعم لتعزيز مبادرات الرئاسة المصرية التي تم إطلاقها رسمياً خلال مؤتمر COP27، وخاصة "مبادرة الزراعة ونظم الغذاء المستدام FAST"، بالتعاون مع الشركاء المعنيين في المنطقة العربية، مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وغيرها من الجهات ذات الصلة.
7. المشاركة الفاعلة في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف COP 28 بشأن تغير المناخ والذي سيعقد خلال الفترة 30 نوفمبر الى 12 ديسمبر 2023 في دولة الامارات العربية المتحدة ، لدعم الزخم من أجل إحراز مزيد من التقدم في العمل المناخي.
8. رفع مستويات الوعي والمعرفة والإرشاد بالتغير المناخي وآثاره الصحية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها، باعتبار ذلك من أهم عناصر الأمن البيئي العربي.



المؤتمر الخامس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية

عاشراً: دور الدبلوماسية البرلمانية في حل الأزمات والصراعات في المنطقة العربية:

لا شك في أن استمرار عدد من الأزمات والصراعات الداخلية المزمنة في العالم العربي يشكل تحدياً أكبر أمام تحقيق الاكتفاء الذاتي العربي في مجال الغذاء، وفي هذا السياق، يوصي المجتمعون بـ:

1. دعم وتعزيز الجهود التي تقوم بها الدول العربية من أجل التوصل إلى تسويات سياسية وحلول نهائية لما تشهده المنطقة العربية من أزمات.
2. ضرورة تفعيل كافة الآليات الدبلوماسية البرلمانية لدفع النزاعات والأزمات الداخلية نحو الحل السلمي القائم على الحوار والتفاوض والمصالحة الوطنية، ومواصلة الضغط على المجتمع الدولي ومنظّمته الأممية لإنهاء الاحتلال في الأراضي العربية المحتلة.